النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

من الإدماج العسكري إلى السلام المستدام
إعادة تحديد دور المجتمع المدني في أجندة المرأة والأمن والسلام

ورقة موقف

مقدمة

تمثل أجندة المرأة والسلام والأمن التي أقرّها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000 منعطفاً تحويلياً في السياسة الدولية؛ إذ صُممت في المقام الأول للتصدي لآثار النزاعات الفريدة على المرأة، وتعزيز مشاركتها الفعالة في مساعي السلام والأمن، وقد توسعت الأجندة منذ ذلك الحين لتصبح إطاراً شاملاً مصمماً لدعم مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك أوقات السلم وأوضاع الأزمات التي لا تنطوي على نزاع مسلح. مع ذلك، وعلى الرغم من نطاق أجندة المرأة والأمن والسلام وطموحاتها الواسعة، إلا أن ميلها نحو النهج العسكري في تصاعد، وذلك جراء تطوير خطط العمل الوطنية المتعلقة بها على وجه الخصوص.

تجادل هذه الورقة بأن التركيز على دمج المرأة في الأدوار العسكرية في الأردن وفي أنحاء المنطقة العربية غير كافٍ على الرغم من أهميته. ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الهادفة إلا من خلال نقلة نوعية نحو استراتيجيات غير عسكرية أكثر شمولاً تتمتع بالقدرة على تمكين المرأة داخل الهياكل العسكرية وخارجها.

الجيش والمجتمع المدني: أين يكمن التوازن بينهما؟

تميل خطط العمل الوطنية، وخاصة تلك القادمة من البلدان الغربية، إلى التركيز على جعل «الحرب آمنة للنساء» بدلاً من تعزيز جهود نزع السلاح. ولا يعمل هذا النهج على تطبيع الحروب وحسب بل يُعزز أيضاً السياسات الأمنية المتمحورة حول النخبة التي تُهيمن عليها مجموعة صغيرة من «خبراء الأمن». ويصرف مثل هذا التركيز الانتباه عن الأهداف الأصلية لأجندة المرأة والأمن والسلام، والتي سعت إلى الترويج إلى نزع السلاح وتمكين المجتمع المحلي باعتباره إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق المساواة بين الجنسين والسلام المستدام. تتجاوز النزعة العسكرية، كما عرّفها العلماء، الأنشطة والمعاني المتصلتين بالحرب لتمتد بتأثيرها إلى الحياة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يصوغ آلية فهم المجتمعات للعنف والسلطة والتعامل معهما. وقد أدى هذا النهج العسكري، في إطار أجندة المرأة والأمن والسلام، إلى سياسات أمنية تعطي الأولوية للحلول العسكرية، **وتدمج المرأة في هذه الهياكل دون أن تتحدى الروح العسكرية الكامنة فيها وتعالجها.**

تثير عسكرة أجندة المرأة والأمن والسلام مخاوف بالغة الأهمية فغالباً ما يعزز دمج المرأة في الأدوار العسكرية الهياكل الأبوية القائمة. وتتعارض المساواة بين الجنسين والعمليات العسكرية في جوهرها ومردّ ذلك طبيعة قوات الأمن العسكرية التي تتمسك تقليدياً بالأعراف الذكورية وقيمها. وتكشف الدراسات التي جرت على مستشاري النوع الاجتماعي في حلف شمال الأطلسي الناتو أنه وفي الوقت الذي يلعب فيه هؤلاء المستشارون أدواراً حاسمة في هذا المجال، إلا أن تأثيرهم محدود بسبب الثقافة العسكرية المترسخة التي تقاوم التغييرات الجوهرية في المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، تؤكد الأبحاث حول مشاركة المرأة في مفاوضات السلام ازدياد احتمالية السلام الحقيقي والدائم عند إشراك المرأة الهادف في عمليات السلام التي تجري خارج الأطر العسكرية. وبدلاً مما سبق، فإن التوجه الحالي نحو العسكرة لا يقوّض الأهداف الأصلية لأجندة المرأة والأمن والسلام وحسب، بل يعمل أيضاً على إدامة الحلقة أو الدائرة التي تقتصر فيها أدوار النساء على التوافق مع النماذج الأمنية القائمة بدلاً من تحويلها.

يؤكد ارتفاع مشاركة المرأة في القطاع العسكري في مختلف أنحاء المنطقة العربية، كما في الأردن، هذه التحديات. على سبيل المثال، جرى الاستثمار بشكل ضخم في تعميم منظور النوع الاجتماعي في العمل العسكري خلال المرحلة الأولى من الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2018- 2022). وأظهرت البيانات الواردة في تقرير التقدم الوطني الثاني (2018- 2021) زيادة ملحوظة في تمثيل المرأة في قطاع الأمن:

- قطاع الأمن عامة: من 3.18 % في عام 2019 إلى 7.38 % في عام 2020.
- القوات المسلحة الأردنية: من 6.8 % في عام 2017 إلى 8.83 % في عام 2020.
- مديرية الأمن العام: من 4.97 % في عام 2019 إلى 5.92 % في عام 2020.
- المرأة في عمليات حفظ السلام (القوات المسلحة الأردنية): من 13 % في عام 2019 إلى 14 % في عام 2020.
- المرأة في عمليات حفظ السلام (مديرية الأمن العام): من 3.60 % في عام 2019 إلى 21.1 % في عام 2020.

ومع ذلك، لم تُترجم هذه الزيادات في الأعداد إلى تقدم ملموس في الأدوار القيادية أو المشاركة الهادفة؛ إذ ما يزال تمثيل المرأة غير كافٍ في المناصب القيادية العليا، مع انخفاض في هذه الأدوار في:

- القوات المسلحة الأردنية: من 1.65 % في عام 2019 إلى 1.37 % في عام 2020.
- مديرية الأمن العام: من 2.63% في عام 2019 إلى 1.98 % في عام 2020.

وعلاوة على هذا، فإن حقيقة تكليف النساء بأدوار غير قتالية وطبية في المقام الأول يعكس مستوى يدل على رمزية مشاركتهن بدلاً من دمجهن الفعال. كما تشير الزيادة الطفيفة من 1 % إلى 1.4% في المناصب غير التقليدية داخل القوات المسلحة الأردنية إلى التقدم البطيء في تنويع أدوار المرأة. وتعزز الدراسات الاستقصائية حول التصورات من جوانب القلق هذه، بحيث تكشف عن فجوات كبيرة قائمة بين الجنسين من حيث التصورات الإيجابية لنشر المرأة في عمليات حفظ السلام، فضلاً عن التحاقها بقطاعات الأمن، وترقيتها وقيادتها فيها. وفي حين نظرت 69.45% من النساء إلى نشرهنّ هذا إيجاباً، شارك 28.65% فقط من الرجال هذا الرأي، مسلطين الضوء على الحواجز الثقافية والسلوكية المستمرة ضمن قطاعي الجيش والأمن.

الدور الحاسم الذي يلعبه المجتمع المدني في النهوض بأجندة المرأة والأمن والسلام

نظراً للقيود التي يفرضها النهج العسكري، فلا بد من إعادة التركيز على دور المجتمع المدني. تتمتع المنظمات التي تقودها النساء بقدرة مميزة على التصدي للتحديات الثقافية والمجتمعية التي يعجز الدمج العسكري عن مواجهتها، ما يجعلها ضرورية لنجاح أجندة المرأة والأمن والسلام.

يشير الافتقار إلى الآليات اللازمة لضمان المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني في المسائل المتعلقة بالأمن إلى اتباع نهج تنازلي من القمة إلى القاعدة، الأمر الذي قد يحدّ من مشاركة القواعد الشعبية والدعم المجتمعي الأوسع لتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي. من جهة أخرى، أدى التركيز المفرط على النهج العسكري في أجندة المرأة والأمن والسلام إلى تهميش دور منظمات المجتمع المدني، لاسيما تلك التي تقودها النساء. كما سبّب هذا الاستثمار الكبير في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في العمل العسكري إلى عدم كفاية الدعم المقدم للمجتمع المدني، ما أدى إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة الشاملة بين الجنسين والسلام المستدام، وجرى إشراك منظمات المجتمع المدني، التي تعتبر ضرورية لتعزيز المشاركة الشعبية واستراتيجيات بناء السلام غير العسكرية، في تطوير أجندة المرأة والأمن والسلام وتنفيذها في الأردن. ومع ذلك، لم تكن الاستفادة من مشاركتها في هذه العملية كاملة بل شابها النقص، الأمر الذي يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الدمج والدعم لتعزيز أثرها. وينبغي أن يتجاوز تعميم منظور النوع الاجتماعي الفعال مجرد زيادة عدد النساء في الأدوار العسكرية؛ بل عليه أن يركز على تحويل مبادئ الأمن الأساسية، وذلك سعياً إلى تعزيز المساواة والسلام الحقيقيين. ولم يعمل التركيز العسكري الحالي على تحويل الموارد بعيداً عن المجتمع المدني وحسب، بل خلق أيضاً تحديات كبيرة داخل جهود محلية أجندة المرأة والأمن والسلام، وملكية أهدافها وفعاليتها الكلية.

لا مبالغة في مدى أهمية منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في التنفيذ الفعال لأجندة المرأة والأمن والسلام؛ فهي عوامل أساسية للتغيير ضمن مجتمعاتها ومن خلال منظماتها. ويتطلب تحقيق المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في الأردن انخراطها الأوسع والأكثر عضوية في المجال المدني؛ فهذه المشاركة ضرورية لتقدمها في الأدوار القيادية في مختلف قطاعات المجتمع الأردني، والتأثير على السياسة والممارسة في آن معاً وعلى جميع المستويات.

ومع ذلك، وعلى الرغم من المساعي الكبيرة المبذولة لتدريب المجتمع المدني في الأردن على قرار مجلس الأمن رقم 1325، إلا أن هناك تحديات مستمرة في إيصال أهميته بشكل فعال لجمهور أوسع. وغالباً ما تنشأ الفجوات والتحديات من الشراكات غير المتكافئة بين المستويين المحلي والدولي، وقد حالت هذه المسائل دون تولي المنظمات المحلية زمام المبادرة واضطلاعها بمسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع.

وبُغية التصدي لهذه التحديات، ثمة حاجة ملحة إلى استراتيجيات تواصل واتصال وبرامج تدريبية أكثر فعالية لا تعمل على نشر المعلومات وحسب، بل أيضاً على بناء القدرة المؤسسية للمنظمات المحلية لفهم أجندة المرأة والأمن والسلام والدعوة إليها. تُعد الشراكات الأقوى غاية في الأهمية في خلق بيئة تعزّز إدماج المرأة ومشاركتها في المجالات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية. وللقيام بذلك، ينبغي إشراك المنظمات التي تقودها النساء على مستوى أعمق وأوسع في وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، فهي الجهات الفاعلة التي في مقدورها فهم وجهات نظر مجتمعاتها واحتياجاتها بشكل أفضل.

كي تنجح أجندة المرأة والأمن والسلام، يتعيّن على الحكومات والجهات الفاعلة الدولية أن تعترف على نطاق أوسع بدور منظمات المجتمع وتدعمه وذلك بغية تطوير عمل يسمح لها بتولي المسؤولية والقيادة في المساعي الرامية إلى تحقيق أهداف أجندة المرأة والأمن والسلام. ولا يكفي إشراكها بوصفها مجرد جهات منفذة للاستراتيجيات المصممة خارجياً؛ بل يجب تمكينها لصياغة هذه الاستراتيجيات بطرق أكثر ملاءمة وفعالية لمجتمعاتها. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة للاستثمار في بناء معرفة هذه المنظمات، ومهاراتها وقدراتها وذلك لرفع جاهزيتها لترجمة أجندة المرأة والأمن والسلام إلى إجراءات عملية في سياقاتها. ويشمل هذا توفير الموارد لمبادرات بناء القدرات، وتسهيل تبادل المعرفة، وضمان حصول المنظمات المحلية على الأدوات التي تحتاجها لرصد تقدمها وتقييمه بفعالية.

بالإضافة إلى هذا، يُعد تكثيف التعاون والحوار بين مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك الجيش وقوات الدفاع، ضرورياً للتنفيذ الناجح لأجندة المرأة والأمن والسلام؛ فمن شأن التعاون عبر مختلف هذه القطاعات أن يساعد في تحقيق نتائج طويلة الأمد تلبي الاحتياجات الفريدة للمجتمع. ومن خلال تعزيز الشراكات بين المجتمع والحكومة والجيش، فمن الممكن إيجاد نهج أكثر شمولاً وإدماجاً للسلام والأمن. كما سيساعد هذا التعاون في تفعيل محلية أجندة المرأة والأمن والسلام، وضمان عدم تنفيذ مبادئها من الناحية النظرية وحسب، بل وتكييفها أيضاً مع السياقات الثقافية والمجتمعية المحددة للسياق المحلي والمنطقة العربية الأوسع.

الاستنتاجات

تعتبر الدول العربية مثالاً بارزاً على التحديات التي تواجهها العديد من البلدان فيما يتعلق بالسياسات الرامية إلى زيادة أدوار المرأة في السلام والأمن. ويوضح السياق الأردني أنه وعلى الرغم من اتخاذ خطوات هامة، فإن ثمة مجال واسع لمزيد من التحسين في هذا الخصوص. ويمكن للأردن، من خلال سد الفجوات الراهنة وتعزيز نُهج التعاون الأكثر إدماجاً، أن يستمر في كونه نموذجاً على كيفية تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام بفعالية بطرق تعمل حقاً على تمكين المرأة والترويج للسلام المستدام.

التوصيات

دمج المجتمع المدني في آليات الأمن الوطني

إدخال تغييرات في السياسات تعمل على إدماج ممثلات من منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء رسمياً في آليات الأمن الوطني، واللجان وهيئات صنع القرار. ومن شأن هذا الإدماج أن يضمن سماع أصوات النساء والمجتمعات الشعبية على أعلى مستويات صياغة السياسات، فضلاً عن تنويع وجهات النظر وتحدي النماذج العسكرية التقليدية التي تُهيمن على النقاشات الخاصة بالأمن.

تعزيز الشراكات بين القطاعات من أجل بناء السلام

تيسير إقامة شراكات شاملة لمختلف القطاعات بين المجتمع المدني والجيش والهيئات الحكومية؛ إذ ستركز هذه الشراكات على مشاريع بناء السلام التعاونية التي تجمع بين نقاط القوة في كل قطاع -الخبرة العسكرية، والسلطة الحكومية، والروابط المجتمعية العميقة في المجتمع المدني. ومن خلال العمل معاً على مبادرات مشتركة، يمكن لهذه القطاعات أن تطور استراتيجيات أكثر شمولاً وإدماجاً لتحقيق أهداف أجندة المرأة والأمن والسلام.

برامج المرأة والأمن والسلام المدعومة من الجهات المانحة من أجل التعاون المدني العسكري

تشجيع الجهات المانحة على إعطاء الأولوية لبرامج المرأة والأمن والسلام التي تعزز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والقطاع العسكري. ومن خلال دعم المبادرات التي تجمع ما بين هذين القطاعين المتباعدين عن بعضهما تقليدياً، يمكن للجهات المانحة المساعدة في إيجاد نُهج متكاملة لبناء السلام تستفيد من نقاط القوة لدى كل منهما. ويمكن أن يشمل التعاون البرامج التدريبية المشتركة، ومشاريع بناء السلام المشتركة، والحوار المنتظم بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع العسكري. وإن مثل هذه المبادرات من شأنها أن تضمن محورية منظور النوع الاجتماعي واحتياجات المجتمع لاستراتيجيات الأمن، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز فعالية جهود المرأة والأمن والسلام وشموليتها.